أثر الانفتاح التجاري على الحساب الجاري

(دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2011-2022)

*د. عثمان نقار **د. أسمهان خلف ***الخنساء وليد الحنبظلي

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الانفتاح التجاري في رصيد الحساب الجاري في الجزائر خلال الفترة (2011–2022)، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ونموذج الانحدار البسيط باستخدام برنامج SPSS، واعتمدت الدراسة على مؤشر الانفتاح التجاري والمتمثّل بنسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين مثّل رصيد الحساب الجاري المتغيّر التابع، وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائيّة للانفتاح التجاري في رصيد الحساب الجاري، كما بيّنت أنّ الانفتاح التجاري يمثّل نحو 46% من التغيّرات في رصيد الحساب الجاري بعد معالجة مشكلة الارتباط الذاتي؛ مما يؤكّد أهمية سياسات الانفتاح التجاري في تحسين أداء القطاع الخارجي مع ضرورة تنويع القاعدة الإنتاجية وتعزيز الصادرات.

الكلمات المفتاحية : الانفتاح التجاري، الصادرات، الواردات، الناتج المحلي الإجمالي، رصيد الحساب الجاري.

* أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد – جامعة حماة

** أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد – جامعة حماة

*** طالبة دراسات عليا (ماجستير) – تمويل و مصارف - كلية الاقتصاد – جامعة حماة

The Impact of Trade Openness on the Current Account

(A Case Study of Algeria during the period 2011–2022)

* Dr.Othman Nakkar **Dr.Asmahan khalaf *** Alkhansa'a Waleed Alhenbazly

Abstract

This study aimed to examine the impact of trade openness in the current account balance in Algeria during the period (2011-2022), the descriptive analytical approach and simple linear regression analysis were employed using SPSS, trade openness measured as the ratio of total exports and imports to GDP, was used as the independent variable while the current account balance represented the dependent variable, the findings revealed a statistically significant positive effect of trade opened on the current account balance, after correcting for autocorrelation, the model explained approximately 46% of the variation in the current account balance, the study concludes that promoting trade openness can improve external sector performance, provided that productive diversification and export competitiveness are strengthened.

Keywords: Trade Openness, Exports, Imports, Gross Domestic Product, Current Account Balance.

*Assistant Professor – department of economics – faculty of economics- HAMA University

** Assistant Professor – department of economics – faculty of economics- HAMA University

*** Master Student – Finance and Banking– faculty of economics -HAMA University

1-المقدمة:

تُعد التجارة الخارجية أحد المحركات الرئيسة للنشاط الاقتصادي، لما تؤديه من دور في توسيع الأسواق، وتعزيز الكفاءة الإنتاجية، وتحفيز النمو الاقتصادي، فضلاً عن مساهمتها في تحسين قدرة الدول على الاندماج في الاقتصاد العالمي، ويُعد الانفتاح التجاري من أهم السياسات الاقتصادية التي تبنّتها العديد من الدول بهدف إزالة القيود المفروضة على التجارة الدولية، وتشجيع تتدفّق السلع والخدمات ورؤوس الأموال؛ بما يسهم في رفع مستويات التنافسية وتحسين الأداء الاقتصادي.

وفي المقابل، يمثل الحساب الجاري أحد أهم مكونات ميزان المدفوعات؛ إذ يعكس صافي تعاملات الدولة مع العالم أمراً مهمّاً على متانة الوضع الاقتصادي الخارجي؛ نظراً لارتباطه بمستويات الإنتاج والتجارة و الاستثمار وسعر الصرف والسياسات الاقتصادية المتبعة.

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة وثيقة بين الانفتاح التجاري والحساب الجاري، إلّا أن طبيعة هذه العلاقة واتجاهها يختلفان باختلاف الخصائص الاقتصادية للدول، ومستوى تطوّرها، وهيكلها الإنتاجي، وقدرتها التنافسيّة، ومدى كفاءة سياساتها الاقتصاديّة، إذ يسهم الانفتاح التجاري في تحسين رصيد الحساب الجاري من خلال زيادة الصادرات وتعزيز القدرة التنافسيّة، كما يؤدي في بعض الأحيان إلى اتّساع عجز الحساب الجاري؛ نتيجة النمو السريع للواردات مقارنةً بالصادرات.

2-مشكلة البحث:

شهدت السنوات الأخيرة تزايد اهتمام الدول بسياسات الانفتاح التجاري باعتبارها إحدى الأدوات الرئيسية لتعزيز النمو الاقتصادي ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال زيادة اندماجه في الاقتصاد العالمي، إلّا أنّ نتائج تطبيق هذه السياسات لا تنعكس بالضرورة بصورة متشابهة على المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومن أبرزها الحساب الجاري، إذ يسهم الانفتاح التجاري في تحسين رصيده من خلال تنمية الصادرات، كما يؤدي في المقابل إلى اتساع العجز فيه نتيجة زيادة الواردات بمعدلات تفوق نمو الصادرات، لذا تكمن مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

- ما أثر الانفتاح التجاري على الحساب الجاري في الجزائر؟

3-أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من تناوله موضوع الانفتاح التجاري باعتباره أحد المحاور الرئيسة في السياسات الاقتصادية، ولا سيما الحساب الجاري الذي يُعد مؤشراً رئيسياً على التوازن الاقتصادي الخارجي، وتتمثّل أهميته **العلمّية** في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلّقة بالانفتاح التجاري والحساب الجاري، وتوفير دراسات تسهم في توسيع المعرفة العلميّة وتشكّل مرجعاً للباحثين في الدراسات المستقبليّة، أمّا أهميّته **العمليّة** تتمثّل في تقديم نتائج ومقترحات يمكن أن يستفيد منها صنّاع القرار والجهات المعنيّة عند وضع وتطوير السياسات التجارية والاقتصاديّة؛ بما يسهم في تحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز كفاءة إدارة القطاع الخارجي.

4-أهداف البحث:

في سبيل الإجابة عن سؤال البحث، تهدف الدراسة إلى:

- قياس أثر الانفتاح التجاري على رصيد الحساب الجاري في الجزائر.

5-فرضيات البحث:

تبعاً لمشكلة البحث وتحقيق أهدافه يمكن صياغة فرضية البحث وفق الآتي:

- لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية للانفتاح التجاري على رصيد الحساب الجاري في الجزائر.

6-منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة محل الدراسة وصفاً دقيقاً من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بها وتنظيمها كالكتب والرسائل الجامعية والمجلات العلمية، ثم تحليلها وتفسيرها بهدف الكشف عن العلاقات بين المتغيرات، وذلك للوصول إلى النتائج التي تسهم في فهم الظاهرة وتفسيرها، ولاختبار فرضيات البحث تمّ الاعتماد على موقع بنك الجزائر والبنك الدولي فيما يخص البيانات السنوية في الجزائر، كما أنه تم الاعتماد على برنامج spss(v_{16}) من خلال تطبيق معادلة الانحدار البسيط، وصولاً إلى نتائج علمية تدعم فرضيات الدراسة وتجيب على أسئلتها.

7- حدود البحث:

الحدود المكانية: تمّ البحث في جمهورية الجزائر.

الحدود الزمانية: تمّت الدراسة التطبيقية لهذا البحث ضمن الفترة الزمنية الممتدة بين عامي 2011 حتى عام 2022 وذلك لما شهده في هذه الفترة من تحولات سياسية واقتصادية سواء على مستوى السياسات التجارية أو على مستوى الصدمات الخارجية (كتقلبات أسعار النفط)، ولتوافر البيانات والاعتبارات التحليلية خلال هذه الفترة؛ مما يجعل تحليل أثر الانفتاح التجاري في الحساب الجاري خلال هذه الفترة أكثر واقعية وارتباطاً بالتحولات الفعلية في هذا البلد.

8- مجتمع وعينة البحث:

إن مجتمع البحث يتمثل بالاقتصاد الجزائري، وتتمثّل عينة البحث بسلسلة زمنية مكوّنة من اثنا عشر مشاهدة من عام 2011 وحتى عام 2022 تشمل متغيرات (الانفتاح التجاري و رصيد الحساب الجاري)، وتم اختيار الجزائر لأنها تُعد من الدول العربية التي انتهجت سياسة الانفتاح التجاري وأجرت إصلاحات اقتصادية خلال العقود الأخيرة، مما يجعلها نموذجاً مناسباً لدراسة أثر الانفتاح التجاري في الحساب الجاري، كما أنّها تتميّز باعتمادها الكبير على قطاع المحروقات في تجارتها الخارجيّة؛ الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على تطوّر الحساب الجاري؛ مما يتيح تحليل أثر الانفتاح التجاري في الحساب الجاري في ظل خصائص اقتصاديّة مميّزة.

9-متغيرات البحث:

المتغير المستقل : الانفتاح التجاري(والمتمثل في النسبة المئوية لمجموع الصادرات و الواردات مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي).

المتغير التابع : رصيد الحساب الجاري.

10- الدراسات السابقة:

-دراسة (نور الهدى بوحيتم؛ مسعود جماني، 2020)، بعنوان:

" تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) "

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر من خلال تحليل تطور الانفتاح التجاري بالاعتماد على مؤشر نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس درجة الانفتاح، تطور كل من الصادرات والواردات، وتحليل تأثير الانفتاح التجاري على هيكل الميزان التجاري، وتوصلّت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري أثّر على نمو الصادرات والواردات بشكل إيجابي مع التأثير الأكبر على الواردات؛ مما أدّى إلى تدهور الميزان التجاري، وأوصت الدراسة بإيجاد توازن بين نمو الصادرات والواردات، وتوجُّه الدولة إلى تبنّي منهجية جديدة تقوم على البحث عن أفضل السبل للاندماج.

-دراسة (سهام سلاوي؛ إلياس غقال، 2024)، بعنوان:

" نمذجة قياسية لأثر كل من سعر الصرف الاسمي وسعر البترول على رصيد الحساب الجاري الخارجي للجزائر خلال الفترة (1990-2021) "

هدفت هذه الدراسة إلى تتبع أثر كل من سعر الصرف الاسمي وسعر البترول على رصيد الحساب الجاري الخارجي للجزائر، وتمّ ذلك عن طريق جمع بيانات سنويّة للفترة الممتدة ما بين(1990-2021)، ولمتابعة هذا الأثر تمّ الاعتماد على نماذج الانحدار الذاتي VAR، وتوصلت الدراسة إلى أنّ الحساب الجاري مُفسّر من طرف كل من سعر الصرف وسعر البترول بنسبة 78%، كما بيّنت الدراسة وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من سعر الصرف وسعر البترول نحو الحساب الجاري، في حين لم تظهر علاقة سببيّة عكسيّة من الحساب الجاري تجاه كل من سعر الصرف أو سعر البترول، وأوضحت النتائج أن حدوث صدمة موجبة في سعر الصرف يؤثر إيجاباً في رصيد الحساب الجاري، بينما يؤدي حدوث صدمة في أسعار البترول إلى تأثير سلبي على الحساب الجاري؛ وهو ما يعكس طبيعة الاقتصاد الجزائري واعتماده الكبير على قطاع المحروقات.

-دراسة (عبد الرحمن محمد العمودي، 2025)، بعنوان:

" أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 "

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 خلال الفترة (1988-2022)، حيث يعد الانفتاح التجاري أحد الوسائل التي تساهم في دفع وتدعيم حركة النشاط والنمو الاقتصادي من خلال القدرة على المنافسة والتنويع في تجارة

السلع والخدمات، وتشكّل المملكة العربيّة السعودية أهمية كبرى لكونها منطقة توسّع ذو نفوذ اقتصادي عالي؛ وذلك لاحتواء المنطقة على احتياطي ضخم من النفط؛ مما يساعد على جذب رأس المال بجميع أشكاله، وتسلّط الدراسة أيضاً على الدور الفعّال لرؤية المملكة العربية السعوديّة 2030 تجاه تفعيل سياسات الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، وتعتمد الدراسة على الأسلوب التحليلي والقياسي باستخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزّع(ARDL) ، وتمّ التوصّل إلى وجود علاقة تكامليّة طويلة الأمد بين متغيرات الدراسة، كما أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي لرؤية 2030 على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أنّ تحسّن مؤشرات الحوكمة يلعب دوراً مهمّاً على النمو الاقتصادي السعودي.

- دراسة (Aslan Chaudhary,Amin Baber, 2012)، بعنوان :

"Impact of trade openness on exports growth, Imports growth and trade balance of Bakistan".

" أثر الانفتاح التجاري في نمو الصادرات ونمو الواردات والميزان التجاري في باكستان"

حاولت هذه الدراسة إثبات مدى تأثير الانفتاح التجاري على كل من الصادرات والواردات والميزان التجاري على دولة باكستان خلال الفترة (1980-2008) باستخدام نموذج المربعات الصغرى OLS وتوصلت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري يؤثر بشكل إيجابي على الصادرات والواردات، لكن الصادرات زادت بشكل أقل مقارنة بالواردات مما أدى إلى تدهور الميزان التجاري.

- دراسة (Mellal Charaf eddin،2021)، بعنوان :

"The impact of trade openness on Algeria and Tunisia"

" أثر الانفتاح التجاري على اقتصاد كل من الجزائر وتونس "

قامت هذه الدراسة بمقارنة أثر الانفتاح التجاري في ميزان المدفوعات في الجزائر وتونس ، فالجزائر تسعى للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ في حين أن تونس منضمة فعلياً إلى المنظمة العالمية للتجارة، ثم توصلت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري يؤثر سلباً في ميزان الدفوعات؛ حيث بلغت نسبة التأثير في الجزائر بنسبة 63% بينما تونس بنسبة 1.6% .

11- الجانب النظري:

11-1-مفهوم الانفتاح التجاري وأهدافه:

هو إزالة أو تخفيض الممارسات التجارية التي تعرقل التدفق الحر للسلع والخدمات من دولة إلى أخرى، ويشمل تخفيض التعريفات(الرسوم، الرسوم الإضافية، دعم الصادرات)، والحواجز غير الجمركية (أنظمة الترخيص، الحصص، المعايير التعسفيّة)؛ وإزالة الحوافز الحكوميّة وتقييد التجارة بين الدول(Allaro, 2012, p.76).

ويرتبط مفهوم الانفتاح التجاري في أذهان الكثير بالتعريفة المعدومة أو المنخفضة، ولكن هذا ما هو إلا جزء بسيط من المقصود بتحرير التجارة، حيث أن مفهوم الانفتاح التجاري أشمل ويشمل أمور عديدة تتراوح من تخفيض التعريفة إلى التغلّب على العوائق غير التعريفية التي تأخذ أشكالاً عديدة كحواجز الاستيراد، مكافحة الإغراق، الافتقار إلى الحماية الكافية لحقوق الملكية الفكرية، كما أنّ إصلاحات سياسة سعر الصرف جزء لا يتجزّأ من حلقات التحرير(Santos-Paulino, 2002, p.140)، وعلى الرغم من فوائد الانفتاح فإن البلدان النامية متردّدة في تحرير تجارتها لأنها تؤدي إلى تدهور ميزانها التجاري، فمعارضو تحرير التجارة يعتقدون أنّ تخفيض رسوم الاستيراد يسهم في زيادة الواردات أكثر من الصادرات وبالتالي يؤدي ذلك إلى العجز التجاري(Arshad khan et al, 2017, p.159)، **ويهدف إلى**، (العيساوي، 2018 ، ص ص 15-16):

11-1-1-تخفيف التجارة بإزالة القيود الجمركية عنها، مما يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري الدولي.

11-1-2-زيادة المبادلات التجارية لتحقيق الفوائض المالية للدول المصدرة للسلع والخدمات المختلفة وتحرير تجارة الدول النامية، وذلك بالسماح للدول المتقدّمة بإزالة العراقيل بوجه تجارة الدول النامية.

11-1-3-زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة لدول العالم المختلفة، ولا سيما الأعضاء في منظمة التجارة العالميّة.

11-1-4-العمل على ضمان حصول الدول النامية على نصيبها من نمو التجارة الدولية، مع الحد من المعاملة التميّزيّة في السلع والخدمات التي يتم الحصول عليها.

11-2-أشكال الانفتاح التجاري (قابيل، 2008، ص ص 16-17):

11-2-1- من حيث أطراف الانفتاح:

11-2-1-1-الانفتاح من جانب واحد: حيث ترى الدولة أنها تصبح أكثر استفادة من التجارة الدولية من خلال خفض القيود أمام الدول، وكذلك فإنّها تقوم بمفردها بإزالة الحواجز الحمائيّة.

11-2-1-2-الانفتاح الثنائي: وهو تفاوض دولتين على تخفيض الحماية بالنسبة إلى تجارتهما معاً.

11-2-1-3-الانفتاح الإقليمي: وعليه تقوم مجموعة من الدول بتطوير ترتيبات التجارة الإقليمية فيما بينها، فتحصل الدول الأعضاء على مزايا متبادلة في التبادل التجاري، وعادةً ما تكون هذه الترتيبات تشمل إقامة منطقة تجارة حرّة فيما بينها.

11-2-1-4- الانفتاح متعدّد الأطراف: يتم فيه التحرير على مستوى العالم من خلال اتفاقيات مفتوحة لانضمام الدول إليها.

11-2-2- الانفتاح التام والانفتاح الجزئي.

11-2-2-1-الانفتاح التام: هو ذلك النظام الذي تكون فيه التجارة حرّة، أي حرّية دخول وخروج السلع والخدمات وحرية انتقال عوامل وعوائد الإنتاج، إضافة إلى التدفّق التام للاستثمارات الأجنبيّة.

11-2-2-2- الانفتاح الجزئي: عادةً لا يتم فيه إزالة القيود التجاريّة، وإنّما يتم التخفيض في نسبتها أو ممارسة القيود غير التعريفيّة، ويكون إمّا من خلال الاتفاقيات الثنائيّة، الاتحادات الجمركية، أو اتباع استراتيجيات سياستي الانفتاح المتمثّلة في تشجيع الصادرات وإحلال الواردات(سداوي، 2019، ص ص 16-17).

11-2-3- الانفتاح الإداري والانفتاح التشغيلي:

11-2-3-1-الانفتاح الإداري: هنا نجد أن الدول تسعى بشكل إرادي إلى تحرير تجارتها والبحث عن أسواق أخرى بهدف تصريف منتجاتها وتحقيق مستوى أعلى من الاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك للاستفادة من المزايا التي تترتب على انفتاح اقتصادها، ويقتصر هذا النوع من الانفتاح على الدول المتقدّمة والصناعية.

11-2-3-2- الانفتاح التشغيلي: يتم تحت ضغوط وشروط الهيئات الاقتصاديَة الدوليّة، كمنظّمة التجارة العالميّة وصندوق النقد الدولي، وتبني هذه الاقتصاديات برامج للإصلاح الاقتصادي حتّى تضمن

استمرار دعم هذه الهيئات، وتشمل هذه البرامج إصلاح النظم التجاريّة، أنظمة أسعار الصرف وانتقال رؤوس الأموال من أجل النهوض بالاستثمارات(شرف الدين، 2021، ص 50).

11-3- مظاهر الانفتاح التجاري(العيساوي، مرجع سبق ذكره):

11-3-1- تحرير التجارة والأسواق وتدفقات رؤوس الأموال، والتوسّع في عمل الشركات متعددة الجنسيّات.

11-3-2- تزايد الاندماج الدولي لأسواق السلع والخدمات مؤدّية إلى توسّع المبادلات التجارية.

11-3-3- تحرير النشاط التجاري من الحواجز والقيود الجمركيّة المفروضة على السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال.

11-3-4- تزايد الاستثمارات المباشرة نتيجة العولمة الاقتصاديّة.

11-3-5- ظهور التكتّلات الدولية والإقليميّة لتحقيق مصالح مشتركة.

11-4-مؤشرات قياس الانفتاح التجاري:

يُقاس الانفتاح التجاري بعدد من المؤشرات، وتتمثّل فيما يلي:

11-4-1-مؤشر درجة الانفتاح التجاري: يُعد من أهم المقاييس المستخدمة لقياس الانفتاح التجاري، ويتم احتسابه من خلال مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (Abdelkader, 2015, p.10)، ويبين هذه المؤشّر مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، كما يدل انخفاض النسبة عن 50% على أنّ انفتاح الاقتصاد ضعيف وكذلك يدل على الحماية التجارية(Nizigiyimana and Dahmani, 2006, p.7)، كما يشير ارتفاع هذه النسبة على اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجيّة لتصريف منتجاته والحصول منها على حاجته من السلع والخدمات(Wlech, 2003, p.17 and Wacziarg)، ويعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$T_i=(X+M)_i/PIB_i$$

حيث أن:

T_i: مؤشر درجة الانفتاح التجاري، X: الصادرات، M: الواردات، PIB: الناتج المحلي الإجمالي.

11-4-2-مؤشر التركيز السلعي للصادرات: يقيس مدى تركيز صادرات الدولة على سلعة أو عدد محدد من السلع، ويستخدم لقياس التبعية الاقتصاديّة، فالزيادة في التركيز على سلعة معيّنة في التصدير يعتبر من مظاهر التبعية الاقتصاديّة؛ مما يجعل الدولة أكثر حساسيّة للتقلبات الكبيرة في الاقتصاد، ومن أكثر المقاييس استخداماً لقياس تنويع الصادرات هو مؤشر هيرشمان، فكلّما قلّ تنويع تركيبة الصادرات ارتفعت قيمة المؤشر والعكس صحيح، و هو من الشكل التالي: (Cherkaoui and Jalali, 2001,pp11-12)

$$CC=\sum_{i=1}^{i=n} (X_{it}/X_t)$$

حيث أن:

CC: مؤشر التركيز السلعي للصادرات، X_{it}: صادرات الدولة في السنة، X_t: مجموع الصادرات في السنة.

11-4-3-مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات: يعبر عن مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معيّنة أو عدد معيّن من الدول، وارتفاع نسبة هذا المؤشّر تجعل الدولة المعنيّة عرضة للتقلّبات السياسيّة والاقتصادية للدولة المستوردة، حيث من المفترض ألّا يزيد عن نسبة 60%، وإلّا اعتبر الاقتصاد المصدر تابع تبعية كاملة للاقتصاد المستورد، ويتم قياسه باستخدام معامل جيني- هيرشمان وفق المعادلة التالية:

$$CG_m=\sum_{i=1}^{i=n} (X_{it}/X_t)$$

حيث أن:

CG_m: مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات، X_{it}: صادرات الدولة خلال السنة، X_t: مجموع الصادرات خلال السنة.

11-4-4-الميل المتوسط للاستيراد: يمكن الكشف عن مدى انفتاح أو انغلاق اقتصاد ما إذا قيست درجة انفتاحه بمتوسّط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويوضّح هذا المؤشّر مدى اعتماد الدولة على العالم الخارجي في استيراد حاجاتها السلعيّة، حيث كلّما ارتفعت نسبة هذا المؤشّر دلّ على اعتماد الدولة على العالم الخارجي والعكس صحيح.

11-4-5-مؤشر التبادل التجاري: يفسّر هذا المؤشر عدد الوحدات المستوردة التي يتم مبادلتها بوحدة من الصادرات، ويشير ارتفاعه على زيادة انفتاح هذا البلد من خلال تحسين معدّل التبادل التجاري،

وانخفاضه يشير إلى تدهور معدلات التبادل التجاري لهذا البلد وتراجع درجة انفتاحه في فترة معيّنة (السواعي،،2006، ص48)، ويعبرّ عنه رياضيّاً كما يلي:

$$TT=(XD/WD)\times 100$$

حيث أن:TT : مؤشر التبادل التجاري، XD: حجم الصادرات، WD: حجم الواردات.

11-5-تعريف الحساب الجاري ومكوناته:

هو ذلك الميزان الذي يشمل كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، ويرتبط بالإنتاج والدخل خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، ويعتبر ميزان الحساب الجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات، ويشمل كافة العمليات التي لها تأثير على الدخل الوطني (كالصادرات والواردات من السلع والخدمات) ، **وينقسم إلى ثلاثة حسابات فرعية، كما يلي** (عوض الله، 2004، ص66) :

11-5-1-الميزان التجاري(المعاملات المنظورة):ويشمل كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية والتي تعبر حدود الدولة الجمركية، حيث يتم تقويم الصادرات بقيمة(فوب) والواردات بقيمة(سيف)،حيث:

-**فوب "Fob" "Free In Board"**:أي إدخال قيمة الخدمات المتعلقة بالنقل حتى الحدود الجمركية للاقتصاد المصدر، ضمن قيمة البضاعة، وهذا من أجل فصل قيمة السلعة على الخدمات المتصلة بها.

-**سيف"Cif" "Cost Insurance Freight"**:فتتضمن بالإضافة إلى قيمة السلعة رسوم الشحن، التأمين، الخدمات التوزيعية والنقل، حتى ميناء الوصول، بالإضافة للضرائب على الواردات في حالة الاستيراد.

-يعبر الميزان التجاري على صافي التعامل الخارجي، أي الفارق بين الصادرات والواردات، فإذا قيمة الصادرات تجاوزت قيمة الواردات يعني ذلك حدوث فائض في الميزان التجاري، وغير ذلك يعني حدوث العجز، ويعكس الفائض في الميزان التجاري قوة ومتانة الاقتصاد الوطني إذا تحقق في ظروف طبيعية، أما إذا ما تحقق ذلك في ظل سياسة معينة كسياسة تقييد الواردات فذلك يؤثر سلباً على نجاح تلك السياسة.

11-5-2-ميزان الخدمات(المعاملات غير المنظورة): يشمل المعاملات الخدمية ويتم فيه تسجيل كل من صادرات وواردات الخدمات بجميع أقسامها الآتية (محمود، 2007، ص127):

11-5-2-1- خدمات النقل: ويتضمن المدفوعات التي تتعلق بالنقل (البري، البحري، الجوي)، التي تؤديها الدولة لغير السفر، وغيرها(آدم، 2007، ص 58).

11-5-2-2- خدمات التأمين: يتضمن كافة المدفوعات التي تتعلق بكل أنواع التأمين(نقل بضائع، حياة، حوادث) بما فيه ذلك إعادة التأمين.

11-5-2-3-الخدمات السياحية: وتشمل مصروفات المسافرين سواءً كانت للسياحة أو العمل وغيرها، وتقدر القيمة هنا في الغالب على أساس متوسط يومي لمصروفات المسافرين خلال مدة إقامته أو من خلال اعتماد على ما تقدمه أجهزة الرقابة الصرف الأجنبي من بيانات.

11-5-2-4-دخول الاستثمارات الأجنبية: وتشمل العائد من الأصول المستثمرة في الخارج سواء أكانت في شكل استثمارات مباشرة (فوائد وأرباح من فروع وشركات تابعة في الخارج، أو دخل ناشئ عن عقارات تجارية، وغيرها)، أو أرباح الأسهم أو فوائد القروض أو السندات.

11-5-2-5- الخدمات الأخرى: ويتضمن بقية بنود الخدمات كالدخول المكتسبة من العمل بالخارج (لغير المهاجرين)، العمولات التجارية، مدفوعات البريد، عوائد الحقوق الأدبية، وغيرها.

11-5-3-حساب التحويلات الأحادية(حساب التحويلات من جانب واحد): يشمل التحويلات من جانب واحد الهبات، التبرعات، الإعانات ،التعويضات وتحويلات المهاجرين، وسميت بالتحويلات من جانب واحد؛ لأنه لا يترتب على الدولة المستفيدة أي التزام بالسداد، و تكون هذه التحويلات إما تحويلات خاصة أو حكومية(كامل، 1986، ص364) .

11-5-3-1- التحويلات الخاصة: وهي تحويلات مقدمة أو مستلمة من الأفراد والمؤسسات والهيئات الخاصة كتحويلات المهاجرين وهبات المؤسسات الخيرية ،وغيرها.

11-5-3-2- التحويلات الحكومية: وهي تحويلات مقدمة أو مستلمة من طرف الحكومات كالمنح التي تقدم لتدعيم برامج التنمية الاقتصادية أو للإغاثة من الكوارث الطبيعية، وغيرها.

أما عن كيفية تسجيل هذه العمليات فتتم كالتالي:

- تقيد في الجانب **الدائن** حساب التحويلات من جانب واحد، وتقيد في الجانب **المدين** حساب السلع والخدمات المقدمة، هذا بالنسبة للدولة المستفيدة.

– أما بالنسبة للدولة المانحة فيحدث العكس، حيث تقيد في الجانب **المدين** حساب التحويلات من جانب واحد، وتقيد في الجانب **الدائن** حساب السلع والخدمات الممنوحة.

12- الجانب العملي:

12-1: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات في الجزائر :

بالاطلاع على البيانات المالية السنوية لكل من بنك الجزائر والبنك الدولي في حساب المتغيرات المستقلة والتابعة تم اختبار فرضيات الدراسة.

وتم الحصول على بيانات الصادرات، الواردات والحساب الجاري بالعملة المحليّة ثمّ جرى تحويلها إلى الدولار الأمريكي بقسمة قيمتها على سعر صرف الدولار الأمريكي السنوي المنشور لدى البنك الدولي؛ وذلك لأنها تعكس القيمة الحقيقية للمتغيرات بدقّة أكبر.

فرضيات البحث:

فرضية العدم H_0: لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية للانفتاح التجاري على رصيد الحساب الجاري في الجزائر عند مستوى دلالة $\sigma=0.10$

الفرضية البديلة H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للانفتاح التجاري على رصيد الحساب الجاري في الجزائر عند مستوى دلالة $\sigma=0.10$

الجدول رقم(1): تطور الانفتاح التجاري ورصيد الحساب الجاري خلال الفترة 2011-2022

الوحدة: مليارات الدولارات الأمريكية

العام	الصادرات	الواردات	الناتج المحلي الإجمالي	الانفتاح التجاري%	رصيد الحساب الجاري
2011	72.788	46.872	218.33	54.806	17.69147127
2012	71.564	51.572	227.14	54.21	12.18889462
2013	64.824	54.949	229.7	52.143	1.188004032
2014	59.802	59.567	238.94	49.957	-9.507955815
2015	34.314	52.279	187.49	46.184	-27.22971497
2016	29.355	49.426	180.76	43.582	-26.15698099
2017	34.619	48.984	189.88	44.03	-22.03226097
2018	41.129	48.568	194.55	46.104	-16.75521057
2019	35.31	44.62	193.46	41.316	-16.94134897
2020	21.838	35.491	164.87	34.772	-18.76098446
2021	38.648	37.416	186.23	40.844	-4.566872001
2022	65.527	38.757	225.58	46.229	19.30173106

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات السنوية المنشورة لدى بنك الجزائر، البنك الدولي

إنّ مؤشر **الانفتاح التجاري** اتّخذ مساراً تنازليّاً خلال معظم سنوات الدراسة، إذ انخفض إلى 34.772% في عام 2020، ثمّ عاد للارتفاع خلال عامي 2021-2022 ليبلغ 46.229%، ويعود هذا التراجع إلى انخفاض النشاط التجاري الخارجي ولاسيما خلال فترة تراجع أسعار النفط وجائحة COVID-19، في حين يعكس التحسّن في نهاية الفترة تعافي المبادلات التجاريّة وارتفاع أسعار المحروقات باعتبارها المصدر الرئيس للصادرات الجزائريّة.

أمّا رصيد الحساب الجاري سجل فائضاً في عام 2011، ثمّ تراجع تدريجيّاً ليصبح عجز في عام 2014، وبلغ أدنى مستوى له في عام 2015، واستمرّ العجز حتى عام 2021 مع تباين في حدّته، قبل أن يسجّل فائضاً في عام 2022، ويعكس هذا التطوّر التأثير المباشر لتقلّبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري؛ حيث أدّى انخفاض الإيرادات النفطيّة

إلى اتساع عجز الحساب الجاري، بينما أسهم تحسّن أسعار النفط وزيادة عائدات الصادرات في استعادة الفائض خلال عام 2022.

الجدول رقم(2): ملخص النموذج الإحصائي لدراسة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.608[a]	.370	.307	13,926,106,995.96807	.348

a. Predictors: (Constant), الانفتاح التجاري في الجزائر

SPSS(V_{22})

المصدر: مخرجات برنامج

b. Dependent Variable: رصيد الحساب الجاري في الجزائر

بلغت قيمة معامل الارتباط 61% وقيمة معامل التحديد 37%، وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة، وأن الانفتاح التجاري يفسّر 37% من التغيرات في رصيد الحساب الجاري، وهذا يدل على أنّ زيادة الانفتاح التجاري تسهم في تحسين رصيد الحساب الجاري، إلّا أن هناك عوامل اقتصاديّة أخرى تؤثر فيه بدرجة أكبر.

الجدول رقم(3): نتائج المعاملات الإحصائيّة للنموذج

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-8.735E+10	3.313E+10		-2.636	.025
	الانفتاح التجاري في الجزائر	1.726E+11	7.122E+10	.608	2.424	.036

a. Dependent Variable: رصيد الحساب الجاري في الجزائر

مخرجات SPSS(V_{22})

المصدر: برنامج

تشير نتائج الجدول السابق إلى أنّ معامل الانفتاح التجاري موجب ومعنوي إحصائيّاً؛ مما يؤكّد وجود أثر إيجابي للانفتاح التجاري في رصيد الحساب الجاري، أي أنّ كلّما ارتفعت نسبة الانفتاح التجاري؛ كلّما أدّى ذلك إلى تحسّن رصيد الحساب الجاري.

ويمكن التعبير عن نموذج الانحدار الخطّي البسيط المستخدم في الدراسة بالمعادلة الآتية:

$$Y=(-8.735\times10^{10})+(1.726\times10^{11})X+\varepsilon$$

حيث أنّ:

Y: رصيد الحساب الجاري.

X: الانفتاح التجاري.

ε: حد الخطأ العشوائي.

الجدول رقم(4): نتائج اختبار تحليل التباين للنموذج الانحداري

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.139E+21	1	1.139E+21	5.874	.036[b]
	Residual	1.939E21	10	1.939E+20		
	Total	3.079E+21	11			

المصدر: مخرجات برنامج SPSS(V_{22})

a. Dependent Variable: رصيد الحساب الجاري في الجزائر

b. Predictors: (Constant), الانفتاح التجاري في الجزائر

تشير نتائج الجدول السابق إلى أنّ النموذج ككل معنوي إحصائيّاً، إذ بلغت قيمة Sig=0.036 وهي أقل من 0.10، مما يدل على صلاحية نموذج الانحدار لتفسير العلاقة بين المتغيّرات.

12-2-التحقق من شروط حد الخطأ العشوائي للنموذج:

12-2-1-اختبار التوزيع الطبيعي حسب Shapiro-Wilk- Kolmogorov-Smirnov

H_0: التوزيع طبيعي ، H_1: التوزيع غير طبيعي

الجدول رقم(5): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
Unstandardized Residual	.153	12	.200*	.965	12	.857

*. This is a lower bound of the true significance.

المصدر: مخرجات برنامج SPSS(V_{22})

a. Lilliefors Significance Correction

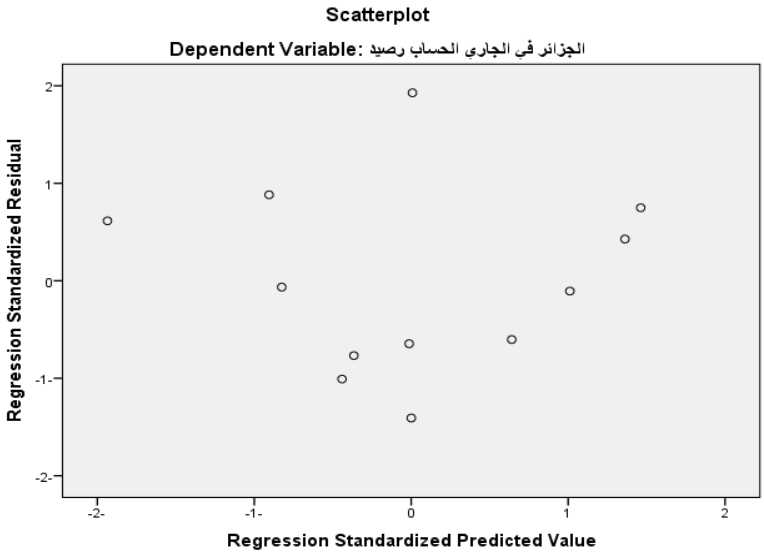
تم اختبار فرضية التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الانحدار، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار Kolmogorov-Smirnov (0.20) ،في حين بلغت لاختبار Shapiro-wilk (0.857)، وبما أن كلا القيمتين أكبر من مستوى الدلالة المعتمد 0.1؛ فإنه يتم قبول فرضية العدم التي تنص على أنّ البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

12-2-2-اختبار الارتباط الذاتي Durbin-Watson.

تشير قيمة إحصائية دربن واتسون البالغة(0.348)، وهي أقل من الحد الأدنى DL=0.971؛ وهذا يدل على وجود ارتباط ذاتي موجب بين بواقي النموذج؛ مما يستدعي معالجة هذه المشكلة.

12-2-3-اختبار تجانس التباين Scatter/Dot.

الشكل رقم(1): مخطط الانتشار للبواقي



المصدر: مخرجات برنامج ($SPSS(V_{22})$)

أظهر المخطط السابق أنّ النقاط تتوزع بشكل عشوائي حول الخط الأفقي(الصفر) دون وجود نمط محدد أو شكل مخروطي ؛ وعليه يكن القول أنّ فرض تجانس التباين محقق وهو ما يعني أنّ النموذج الإحصائي مستوفٍ لأحد أهم افتراضات تحليل الانحدار البسيط.

12-3-التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات بعد معالجة الارتباط الذاتي:

الجدول رقم(6): ملخص النموذج الإحصائي لدراسة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع بعد معالجة الارتباط الذاتي

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.676[a]	.457	.321	12,710,487,807.24513	.930

a. Predictors: (Constant), القيمة المتباطئة للانفتاح التجاري ,الانفتاح التجاري في الجزائر

مخرجات برنامج SPSS(V_{22})

المصدر:

b. Dependent Variable: رصيد الحساب الجاري في الجزائر

بلغ معامل الارتباط 68%، مما يدل على وجود علاقة ارتباط متوسّطة بين المتغيّرات المستقلّة ورصيد الحساب الجاري، كما بلغ معامل التحديد 46%، أي أنّ النموذج يفسّر نحو 46% من التغيّرات في رصيد الحساب الجاري، بينما تُعزى النسبة المتبقيّة إل عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

الجدول رقم(7): المعاملات الإحصائيّة للنموذج بعد معالجة الارتباط الذاتي

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	-6.148E+10	3.416E+10		-1.800-	.110		
	الانفتاح التجاري	2.957E+11	1.151E+11	1.052	2.568	.033	.405	2.472
	القيمة المتباطئة للانفتاح التجاري	-1.791E+11	1.022E+11	-.718-	-1.752-	.118	.405	2.472

a. Dependent Variable: رصيد الحساب الجاري في الجزائر

مخرجات SPSS(V_{22})

المصدر: برنامج

تشير نتائج الجدول السابق إلى أنّ متغيّر الانفتاح التجاري يؤثّر تأثيراً موجباً ومعنويّاً في رصيد الحساب الجاري، حيث بلغت قيمة المعامل(2.957×10^{11})عند مستوى معنويّة 0.10، ولكن المتغير المتباطئ لم يكن ذا تأثير معنوي إحصائيّاً حيث أن قيمة Sig=0.118 وهي أكبر من 0.10؛ مما يشير إلى عدم وجود أثر معنوي لتباطؤ الانفتاح التجاري في تفسير رصيد الحساب الجاري.

ويمكن التعبير عن نموذج الانحدار الخطّي المتعدد المستخدم في الدراسة بالمعادلة الآتية:

$$Y=(-6.148\times10^{10})+(2.957\times10^{11})X_1-(1.791\times10^{11})X_2+\varepsilon$$

حيث أن:

Y: رصيد الحساب الجاري بعد معالجة الارتباط الذاتي.

X_1: الانفتاح التجاري بعد معالجة الارتباط الذاتي0

X_2: القيمة المتباطئة للانفتاح التجاري.

ε: حد الخطأ العشوائي.

الجدول رقم(8): نتائج اختبار تحليل التباين للنموذج الانحداري بعد معالجة الارتباط الذاتي

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.087E+21	2	5.433E+20	3.363	.087[b]
	Residual	1.292E+21	8	1.616E+20		
	Total	2.379E+21	10			

المصدر : مخرجات برنامج SPSS(V_{22})

a. Dependent Variable: رصيد الحساب الجاري في الجزائر

b. Predictors: (Constant), الانفتاح التجاري في الجزائر ,القيمة المتباطئة للانفتاح التجاري

تشير نتائج الجدول السابق إلى أنّ النموذج ككل معنوي إحصائيّاً، إذ بلغت قيمة Sig=0.087 وهي أقل من 0.10، مما يدل على صلاحية نموذج الانحدار لتفسير العلاقة بين المتغيّرات.

12-4- التحقّق من شروط حد الخطأ العشوائي بعد معالجة الارتباط الذاتي.

12-4-1-اختبار التوزيع الطبيعي حسب Shapiro-Wilk- Kolmogorov-Smirnov

الجدول رقم(9):نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج بعد معالجة الارتباط الذاتي

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
Unstandardized Residual	.194	11	.200*	.895	11	.161

*. This is a lower bound of the true significance.

: مخرجات برنامج ($SPSS(V_{22})$

المصدر

a. Lilliefors Significance Correction

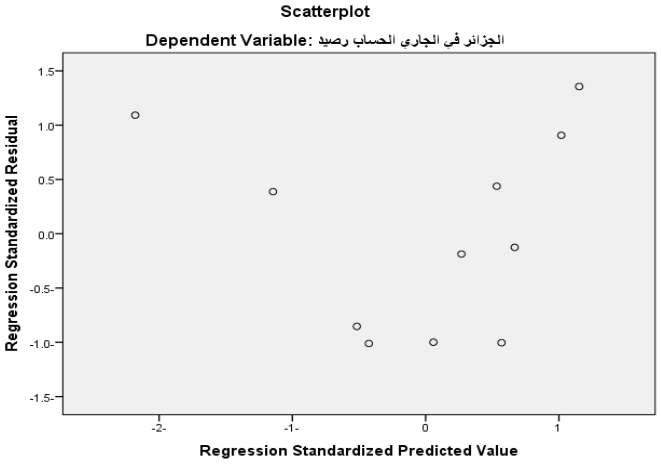
تم اختبار فرضية التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الانحدار، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار Kolmogorov-Smirnov (0.20) ،في حين بلغت لاختبار Shapiro-wilk (0.161)، وبما أن كلا القيمتين أكبر من مستوى الدلالة المعتمد 0.1؛ فإنه يتم قبول فرضية العدم التي تنص على أنّ البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

12-4-2- اختبار الارتباط الذاتي Durbin-Watson.

تشير إحصائية دربن- واتسون إلى وقوعها بين الحدّين الأدنى(DL=0.658) والأعلى (DU=1.604)، مما يعني أنّ نتيجة اختبار الارتباط الذاتي غير حاسمة، ولا يمكن الجزم بوجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي.

12-4-3- اختبار تجانس التباين Scatter/Dot.

الشكل رقم(2): مخطط الانتشار للبواقي بعد معالجة الارتباط الذاتي



المصدر : مخرجات برنامج SPSS(V_{22})

أظهر المخطط السابق أنّ النقاط تتوزع بشكل عشوائي حول الخط الأفقي(الصفر) دون وجود نمط محدد أو شكل مخروطي؛ وعليه يكن القول أنّ فرض تجانس التباين محقق.

13-الاستنتاجات:

1-أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للانفتاح التجاري في رصيد الحساب الجاري، مما يشير إلى أنّ زيادة الانفتاح التجاري تسهم في تحسين رصيد الحساب الجاري.

2-أظهرت نتائج نموذج الانحدار بعد معالجة الارتباط الذاتي أنّ الانفتاح التجاري يفسّر ما يقارب 46% من التغيرات في رصيد الحساب الجاري، بينما تعزى النسبة المتبقّية إلى عوامل اقتصاديّة أخرى لم يتضمنها النموذج.

3-أظهرت النتائج أن المتغير المتباطئ للانفتاح التجاري لم يكن ذا دلالة إحصائيّة، مما يشير إلى أنّ تأثير الانفتاح التجاري في رصيد الحساب الجاري يتركز بصورة أكبر في الفترة الحالية ولا يمتد بشكل معنوي إلى الفترات السابقة.

14-التوصيات:

1- الاستمرار في تطبيق سياسات الانفتاح التجاري بما يحقق زيادة الصادرات وتعزيز القدرة التنافسيّة للاقتصاد.

2- في العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية والصادرات لتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات وتعزيز استدامة الحساب الجاري.

3- تشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجيّة والتصديريّة ذات القيمة المضافة المرتفعة.

15-قائمة المراجع:

15-1-الكتب العربيّة:

1-آدم، مازن عبد السلام، (2007). **العلاقات الاقتصاديّة والنظم الاقتصاديّة الدوليّة**. الطبعة الأولى، طرابلس ، لبنان، الدار الأكاديميّة للطباعة والتأليف والنشر.

2-السواعي، خالد، (2006). **التجارة والتنميّة**. عمّان، الأردن، دار المناهج.

3-عوض الله، زينب حسين، (2004). **الاقتصاد الدولي**. مصر، دار الجامعة الجديدة.

4-العيساوي، وفاء صباح، (2018). **تقدير أثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي لدول مختارة من جنوب شرق آسيا**. المكتب الجامعي الحديث، بدون بلد نشر.

5-قابيل، محمد صفوت، (2008). **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدوليّة**. الدار الجامعيّة، مصر.

6-كامل، بكري، (1986). **مبادئ الاقتصاد**. بيروت، لبنان، الدار الجامعيّة.

7-محمود، يونس، (2007). **الاقتصاديات الدولية**. الطبعة الأولى، الاسكندريّة، مصر، دار الجامعة.

15-2-الرسائل والأطروحات الجامعيّة:

1-سداوي، نورة،(2019). **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1980-2014**. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بن أحمد، وهران، الجزائر.

2-شرف الدين، ملال، (2021). **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، ماليزيا والبرازيل خلال الفترة 1990-2016**. أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

15-3-المراجع الأجنبيّة:

1-Abdelkader, Kadid. (2015). **Nouvelle Approche de Mesure de l'Ouverture Commerciale dans les Modèles de Gravite.** Revue des Etudes Humaines et Sociales, Université de Chlef, Algérie, 7 (1).

2-Allaro, Hailegiorgis Biramo. (2012). **The Impact of Trade Liberalization on The Ethiopia's Trade Balance.** American Journal of Economics, American Economic Association, USA, 2(5).

3-Arshad khan Muhammad, et al. (2017). **Does Trade Liberalization Improve Trade Balance in Pakistan?.** South Asia Economic Journal, SAGE Publications, India, 18 (2).

4-Cherkaoui, M. and Jalali, A. (2001). **Trade Liberalization, Real Exchange Rate, and Export Diversification in Selected North African Economies.** Paper Presented at Expert Group Meeting on Economic Diversification in Arab Countries, 22-25 september, Beirut.

5-Nizigiyimana, Y. and Dahmani, M. (2006). **Le Taux D'Ouverture de L'Economie Algérienne (de 1980 à 2005).** Revue CAMPUS, Université de Tizi-Ouzou, Algérie, (4).

6-Santos-Paulino Amelia U. (2002). **Trade liberalization and the balance of payments in selected developing countries.** Journal of Development Studies, 39(1), p.140.

7-Wacziarg, R. and Wlech, K. H. (2003). **Trade Liberalization and Growth: New Evidence.** National Bureau of Economic Research, Working Paper, (10152).